

## دراسة القياس المحاسبي عن المشتقات المالية في القوائم المالية المنشورة ( دراسة ميدانية علي شركة ليبيا للتأمين)

د . فيصل عبدالسلام الحداد - قسم المحاسبة - الجامعة المفتوحة - ليبيا  
د . أسامة عبدالسلام علي سلطان - المعهد العالي للمهن الشاملة - سبها

### المُقدِّمة:

شهدت السنوات الأخيرة ظاهرة طففت ملاحظها علي الأسواق المالية العالمية ، وهي علي أدوات مالية مستحدثة تُدعي المشتقات المالية ، وللتدليل علي ذلك أن 48 ترليون دولار قيمة التعامل في أسواق المال التقليدية أسهم وسندات ، مما يعطي الانطباع بضخامة حجم التعامل فيها ، وبالتالي تعاضم تأثيرها علي الأسواق المالية ، الأمر الذي حدا ببعض الكُتَّاب إلي القول بأنَّها أصبحت تمثل الجوهر الحديث بلا منازع (1) ، وتكتسب المشتقات المالية أهميتها من طبيعة استخدامها كأداة مُهمة للحماية من التقلبات الواسعة في أسواق المال ، والاحتياط ضد المخاطر المتوقعة لأسعار الأصول ، ويلاحظ أن مجال أنشطتها يتراوح بين الحماية والحد من المخاطر ، أو المتوقعة والمرتبطة بالعمليات والمركز المالي .

### مشكلة البحث:

اقتصرت المعايير المحاسبية علي متطلبات الإفصاح فقط دون التطور في متطلبات المحاسبة عن المشتقات ، حيث نجد أن تعدد أنواع الأدوات المالية المشتقة مع اتساع استخدامها بمعدل أكبر قد جعلها أكثر تعقيدا ، ومن ثم اتسعت مطالب المحاسبة لتطبيق القيمة العادلة، ومتطلبات أخرى لعرض ، وإفصاح القوائم المالية ، وإثبات أثرها علي مالية الشركة ، واستقر الرأي أخيرا علي أن يتم الاعتراف بالمشتقات المالية المستخدمة في الحماية في قائمة المركز المالي علي شكل أصل آخر، وظهرت مشكلة تحديد الاجراءات الواجب اتخاذها للوصول إلي التحقق في ضوء طبيعة المشتقات ، وتعقيدها ، والمخاطر الملازمة لاستخدامها ، وزيادة المخاطر لذلك ، وتأسيسا لما سبق قام الباحثان بصياغة تساؤلات البحث كالآتي:

- 1- هل هناك علاقة بين استخدام المشتقات المالية ، وازدياد مخاطر الاستثمار؟
- 2- ما هو تأثير الطبيعة الخاصة ، والمعقدة ، والمتنوعة ، ومتعددة المخاطر للمشتقات المالية على الاستثمارات؟



3- هل يتطلب الأمر وضع إطار من قبل الجهات المهمة بمهنة المحاسبة للمعالجات المحاسبية للأدوات المالية المشتقة؟

### أهداف البحث:

- يسعى الباحثان من خلال هذا البحث تحقيق الأهداف الآتية :
1. صياغة اطار نظري متكامل للمشتقات المالية والمحاسبية ، وذلك بالرجوع إلي المراجع ، والدوريات ، والاستعانة بشبكة المعلومات العالمية ( الانترنت ) نظرا لحدائثة الموضوع ، وعدم تأصيل المفهوم لدى كثير من المهتمين بعلم المحاسبة.
  2. مناقشة المشكلات المتعلقة بالمحاسبة عن عمليات المشتقات المالية.
  3. تطوير إطار عام لإدارة المخاطر المالية ، يمكن من خلاله التعامل بالمشتقات المالية بشركات التأمين الليبية.

### أهمية البحث:

- ترجع أهمية البحث إلى الاعتبارات التالية:
1. يكتسب البحث أهميته بتعرضه للقضايا، والمشكلات الخاصة بالمحاسبة عن المشتقات المالية في ظل حداثة موضوع البحث، وعدم توفر الفهم الكافي لتطبيقها من قبل المنشآت المتعاملة فيها.
  2. أهمية شركات التأمين الليبية - في حد ذاتها- علي مستوي الاقتصاد القومي الليبي ، وبالتالي أهمية ترشيد القرارات المالية في تلك الشركات في ضوء الهدف الأساسي من وجودها ، والمتمثل في حماية وتأمين الاقتصاد الليبي.
  3. أهمية ترشيد الممارسات في سوق المال الليبي، وفقا لمعايير عملية تستند إلي الهدف من الاستثمار، وهو الحفاظ علي الثروة ، والحد من المخاطر.

### فرضيات البحث:

- لتحقيق أهداف البحث قام الباحثان بصياغة الفرضيات الآتية:
1. يتبين التعامل في المشتقات المالية إلى توفير النظم التكنولوجية ، والفنية بجانب العدد الكافي من الخبرات المؤهلة بالمنشأة .
  2. توجد علاقة بين إدارة مخاطر التعامل في المشتقات المالية ، وإمكانية استخدامها في الحدّ من مخاطر الاستثمار.
  3. هنالك علاقة بين أنشطة المشتقات المالية، وبين التقلبات في أسعار الأسهم

### مناهج البحث:

1. المنهج الاستنباطي : لتحديد محاور المشكلة ، وصياغة الفرضيات.

2. المنهج الاستقرائي : لاختبار فرضيات البحث.
3. المنهج التاريخي : في تحليل ، وعرض الدراسات السابقة.
4. المنهج الوصفي : دراسة الحالة لمعرفة أثر الإفصاح والقياس المحاسبي للمشتقات المالية في القوائم المالية المنشورة لشركة ليبيا للتأمين.
5. المنهج التحليلي لتحليل البيانات ، واختبار الفرضيات التي قام عليه البحث.

### حدود البحث:

تتمثل حدود البحث في :

- الحدود المكانية: والتي تنحصر في شركة ليبيا للتأمين

### هيكل البحث:

لتحقيق أهداف البحث قام الباحثان بتقسيمه إلى : مقدمة وفيها الاطار العام للبحث، والدراسات السابقة ، وفي المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للمشتقات المالية- المفهوم، الأهداف ، فوائد، الأنواع - ، وفي المبحث الثاني : القياس المحاسبي عن المشتقات المالية ، وفي المبحث الثالث: الدراسة الميدانية - تحليل البيانات ، واختبار الفرضيات، ثم النتائج والتوصيات .

### ثانيا- الدراسات السابقة

تحقيقاً لأهداف البحث قام الباحثان باستقراء وعرض بعض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في القوائم المالية المنشورة ، ثم قاما باستعراض هذه الدراسات علي النحو التالي:

**1- دراسة : ( Barton 2001م) (2):** تناولت أثر استخدام المدراء للمشتقات المالية علي عمليات إدارة الربحية، تمثلت مشكلة الدراسة في أن المدراء يمكنهم استخدام المشتقات المالية لتخفيض التقلبات في الأرباح والتدفقات النقدية الناتجة عن التغيرات في معاملات الفائدة وأسعار الصرف والعملات الأجنبية، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها : أن الشركات التي تحتفظ بمشتقات مالية بقيمة مرتفعة يكون لديها فرص أكبر لإدارة الربحية، وأن المشتقات المالية يمكن استخدامها كبديل للاستحقاق الاختياري في تمهيد الأرباح، وأوصت الدراسة إلي ضرورة استخدام المشتقات المالية لتخفيض التقلبات التي تنتج عن التغيرات في معاملات الفائدة

**2- دراسة: ( هشام محمّد يونس 2001 ) (3)** تناولت القياس المحاسبي، والإفصاح عن المشتقات المالية ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن القياس المحاسبي



والإفصاح عن المشتقات المالية يواجه بعض المشاكل في المنشآت ، ويكون خطراً على ثروة المؤسسات مما يحفز أفراد الشركة لاستخدام أساليب إدارة المخاطر السليمة ، وتوصلت إلي عدة نتائج أهمها : أدوات أو اتفاقيات مالية تتعلق بالمستقبل وتشتق من الأدوات المالية الأساسية ، ويترتب هلي هذه العقود ظهور حقوق والالتزامات تؤدي إلي تحويل المخاطر المرتبطة بالأدوات المالية الأساسية ، وإحدى الأدوات المالية التي يتم استخدامها لأغراض الحماية ، أو لأغراض المضاربة.

3- **دراسة : ( نعيمان صلاح الدين عامر 2003م ) (4)**، تناولت مخاطر السوق المرتبطة بالتعامل في المشتقات المالية من منظور المفهوم ، والاعتراف ، والقياس ، والإفصاح المحاسبي ، وتمثلت مشكلة الدراسة في أنها لم تتطرق إلي القياس والإفصاح المحاسبي للشركة ، وأن أغلب الشركات تتعرض لمجموعه من الأخطار يطلق عليها مخاطر السوق ، وتوصلت الدراسة إلي عدة نتائج أهمها ، أن تقديم الجديد من المشتقات المالية والسلعية أدى إلي عجز المحاسبة عن ملاحقته ، المشتقات المالية ، ومن تم يتم معالجة العديد من المشتقات المالية والسلعية ، وأوصت الدراسة بإصدار معيار يحدد أسلوب الإفصاح عن طريق التعرض لمخاطر الاسعار ، ويراعي اختلاف المتطلبات باختلاف حجوم ، وطبيعة نشاط الشركة.

4- **دراسة : ( أيمن محارب فهيم واصف 2010م ) (5)**، تناولت القياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية في الفكر المحاسبي ، والدراسات المعنية ، تمثلت مشكلة الدراسة في أن المستثمرين الحاليين ، والمرقبين ، والعملاء ، والبنوك ، أو أي أطراف أخرى ، أو مستثمرين داخليين ( مثل : الإدارة ) قد يواجهون صعوبات كثيرة عند استخدامهم للمشتقات المالية ؛ لأنها ذات نمو سريع ، وتوصلت إلي عدة نتائج أهمها : يجب أن يتم تقييم المشتقات المالية بقيمتها العادلة ، وهو ما أوضحه معيار المحاسبة الأمريكية ، رقم : [ 149 ] ، ومعيار الحاسبة الدولي رقم : [39] للتحقيق من نتيجة المشتقات المالية.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة التي تناولت موضوع القياس المحاسبي يمكن للباحثين أن يلاحظوا أوجه التشابه ، والاختلاف بين هذه الدراسة ، والموضوع محل البحث في الآتي:

1- يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة في كونه يقدم نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن المشتقات المالية ، ويستفاد من هذه الدراسة في صياغة هذا النموذج.

2- تم الاستفادة من بعض الدراسات في توضيح المخاطر التي تتعامل في المشتقات المالية من جهة الاعتراف ، ومن جهة القياس ، والإفصاح المحاسبي مما يشكّل قاعده تساعد البحث الحالي في صياغة نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن المشتقات المالية ، وهو ما يميز البحث عن بعض الدراسات.

3- فيما يتعلق بدراسة (هشام محمّد يونس) فإنها تتفق مع موضوع البحث ، وتم الاستفادة منها في تكوين مؤشرات لصياغة نموذج مقترح للقياس والإفصاح عن المشتقات المالية.

4- يري الباحثان أن كل الدراسات التي تم تناولها تحتوي علي جانب مختلف ، وجانب آخر يفيد موضوع البحث ، وتسهم في صياغة نموذج للقياس والإفصاح المحاسبي عن المشتقات المالية ، وهذا ما يسعي إليه الباحثان في هذا البحث.

### المبحث الأول - الإطار المفاهيمي للمشتقات المالية (المفهوم- الأهداف - فوائد - الأنواع):

أولاً- مفهوم المشتقات المالية (Derivatives) : هي : عقود تشتق قيمتها من قيمة الأصول المعنية ، أي : الأصول التي تمثل موضوع العقد ، والأصول التي تكون موضوع العقد تتنوع ما بين الأسهم ، والسندات ، والسلع ، والعملات الأجنبية(6). في حين عرفها بعضهم علي أنها : " عقود تتوقف قيمتها علي أسعار الأصول المالية محل التعاقد ، ولكنها لا تقتضي أو تتطلب استثماراً لأصل المال في هذه الأصول ، وكعقد بين طرفين علي أسعار الأسعار أو الفوائد " (7).

من خلال عرض المفاهيم السابقة يمكن للباحثين، وضع مفهوم للمشتقات المالية ، هي : " أدوات مالية تشتق قيمتها من قيمة أصل آخر يطلق عليه الأصل الأساسي، أو المرتبط كالأسم ، والسندات " .

ثانياً- أهمية المشتقات المالية : تكسب المشتقات المالية أهميتها من الآتي:

1. المشتقات المالية تغطي المراكز القائمة إلا أنها تجذب المتعاملين لأخذ مراكز جديدة.
2. تُسهم بشكل كبير في زيادة الإيرادات من الأعمال غير المصرفية للبنوك عن طريق الصفقات مع العملاء المتعاملين في أسواق المشتقات (8).
3. تعتبر أداة لتمويل اللازم للمشروعات.
4. تحسين المركز المالي ، وإظهار الالتزامات بأقل من حقيقتها (9).



ويري الباحثان أن على الشركة ضرورة استخدام المشتقات المالية لملها من أهمية، وخصوصا نتيجة التقلبات الكبيرة في أسواق المال العالمية باعتبارها أداة مهمة لتغطية المقترضين من مخاطر تقلبات الأسعار، ومالها من أهمية في المساهمة في زيادة الإيرادات.

**ثالثاً - خصائص المشتقات المالية :** تتميز المشتقات المالية بمجموعة من الخصائص تميزها عن الأدوات المالية الأساسية كالأسهم والسندات ، وهي:

1. المشتقات تمثل في معظمها اتفاقيات لتحويل مخاطر التمويل والاستثمار المتعلقة بالأدوات المالية الأساسية دون أن يحدث تبادل أو تحويل هذه الأدوات بين طرفي الاتفاق .

2. تعدد واختلاف دوافع واتجاهات الإدارة نحو استخدام هذه المشتقات والتعامل فيها(10).

3. تتميز برافعة مالية عالية، ومن تم ترتبط بدرجة عالية من المخاطر مما قد يعرض التعامل فيها لمخاطر كبيرة لا تتناسب مع أسعار العناصر الأساسية لهذه المشتقات.

4. تتغير قيمتها نتيجة تغيرات الأسعار مثل سعر صرف العملة الأجنبية ، أو أسعار الفائدة ، أو أسعار الأوراق المالية ، أو سعر سلعة (11).

5. يتم تسويتها في تاريخ مستقبلي.

6. تنسم أسواق المشتقات المالية في بعض الحالات بانخفاض درجة السيولة حيث يصعب تسوية بعض أنواع المشتقات المالية مثل العقود الآجلة، مما يخلق مشاكل في تقييم(12)

استنتج الباحثان من خصائص المشتقات المالية أنها تتميز عن الأدوات المالية بأنها: الأدوات الرئيسية لتخفيض مخاطر التقلبات أسعار الفائدة ، وأن العقود المالية لا تتطلب استثمارات مبدئية ، وضرورة قيام المنشأة بالإفصاح خارج القوائم المالية عن المعلومات التي تساعد مستخدمي القوائم المالية في تقدير هذه المخاطر.

**رابعاً - المتعاملون المشتقات المالية :** أفرز التعامل في عقود المشتقات المالية طرفين أساسيين لإتمام أي صفقة تتم علي استخدام عقود المشتقات ، يمكن تصنيف الفئات المتعاملة في المشتقات المالية إلي فئتين رئيسيتين هما :

1. فئة المتعاملين النهائيين (Endvsers)

2. فئة السماسرة ( Brkers ) (13).

**خامساً- مخاطر التعامل في المشتقات المالية:** إذا كان التعامل في المشتقات المالية داخل البورصات وخارجها يسمح للمنشآت والمستثمرين بحماية الأصول المالية ، أو العينية ، وأداء محافظهم المالية ، بالإضافة إلي خلق وسائل تسمح لهم بالتأثير علي القيمة المستقبلية لهذه الأصول ، والتأثير علي هيكل المخاطر المستقبلية إلا أن هذا التعامل يصاحبه بعض المخاطر التي تجعل قيمة المشتقات أكثر تقلباً ، ويمكن عرض أهم هذه المخاطر ما يلي :

مخاطر السوق ( Market Risk ) ، ومخاطر الائتمان ( Credit Risk ) ، ومخاطر قانونية ( Legal Risk ) ، ومخاطر رقابية ( Control Risk ) (14). ويرى الباحثان أن المخاطر في المشتقات المالية قد يؤدي إلي حدوث خسائر كبيرة قد تتسبب في انهيار الشركة ، كما حدث في شركة ليبيا للتأمين ، وأن الخسائر التي نتجت عن المشتقات المالية ليست بسبب عيوب المشتقات المالية ذاتها ، وإنما في ضعف نظم الرقابة الداخلية علي المشتقات المالية ، وللحد من هذه المخاطر لا بد من توفّر كامل البيانات ، والمعلومات التفصيلية عن أسواق المشتقات المالية.

**سادساً- أنواع المشتقات المالية :** خلال العقد الأخير استخدمت العديد من المشتقات المالية ، مما قد يصعب معه تصنيفها ، وأنه بصفة عامة ، فإن عقود المشتقات الأكثر بساطة يمكن تصنيفها إلي نوعين رئيسيين هما :

1. عقود خطية ( Linear ) ، وهي : تتضمن تدفقات نقدية إلزامية في تاريخ مستقبلي ، والنوع الشائع منها العقود الآجلة ( Forward Contract ) ، والعقود المستقبلية ( Futures contract )

2. عقود غير خطية ( Non-Linear ) : وهي ذات خاصية اختيارية بحيث يكون للطرف فيها الحق - ولكن ليس بصفة الإلزام - ليطلب من الطرف الآخر تسليمه البند الأساسي محل العقد (نقدية ، أوراق مالية، سلع)، والنوع الشائع منها : عقود الخيارات ( Option ) ، مثل : عقود خيارات أسعار الصرف ، وعقود خيارات أسعار الفائدة ( Cops & Floors ) ومبادلات الخيار (15)، ويمكن توضيح الاختلاف والتشابه بين هذه العقود في الشكل التالي:

قام أحد الباحثين بعمل مقارنة بين أنواع المشتقات المالية لإبراز أوجه الشبه والاختلاف بينهما ، والانعكاسات المحاسبية علي ذلك.



## شكل (1-1) أوجه الشبه والاختلاف بين أنواع عقود المشتقات المالية

عقود الاختيار	العقود الآجلة	العقود المستقبلية	عقود المبادلة
عقود اختيارية لمرتبات وملزمة لمقررها	عقود ملزمة لطرفي التعاقد	عقود ملزمة	عقود ملزمة
عقود نمطية	عقود شخصية غير نمطية	عقود نمطية	عقود نمطية
يتم تداولها من خلال الأسواق المنظمة (بورصات)	يتم تداولها خارج البورصة	يتم تداولها في البورصة	يتم تداولها في البورصة
يوجد استثمار مبدئي يمثل في المكافأة أو قيمة دفاتر المشتري، التزاما علي مدة العقد.	لا توجد تدفقات نقدية عند العقد	يقوم طرف العقد بإبداع صامتي مبدئي لدي بيت السمسرة يمثل أصلا في القوائم المالية لطرفي العقد	لا توجد أية تدفقات نقدية عند منشأة العقد
خسارة مشتري العقد محددة بقيمة المكافأة إما مصدر العقد فخسائره غير محددة.	خسارة أحد طرفي العقد يعد ربحاً للطرف الآخر بنفس القيمة فهي مباراة صفقيه	مثل العقود الآجلة	مثل العقود الآجلة
لا يمكن استرداد قيمة العقد في حالة عدم التنفيذ فهي تكلفة غارقة	لا توجد قيمة للعقد	يتم استرداد الهامش بالكامل إذا لم يتعرض المشتري لخسارة	لا توجد قيمة للعقد
إنها عقود بالتسوية النقدية ولا يتم السلم إلا في 2% من العقود	يتم إنهاء العقد بالتسليم عادة	مثل عقود الاختيار	تسوية دورية خلال مدة العقد
يتم إقفال مركز طويل الاجل عن طريق البيع عقد مماثل لطرف آخر أو البائع الأصلي	هنالك صعوبة في إقفال المركز طويل الاجل حيث أنها عقود شخصية	يتم إقفال مركز طويل الاجل عن طريق بيع العقد في البورصة	مثل عقود الاختيار
تستخدم لأغراض المضاربة بصفة	تستخدم لأغراض التغطية	تستخدم لأغراض التغطية، كما تستخدم للمضاربة	تستخدم لأغراض التغطية، كما تستخدم للمضاربة



			أساسية، ويمكن استخدامها للتغطية
مثل عقود الأجلة	غير معروضة لخطر الائتماني	تخضع للخطر الائتماني بدرجة عالية	معرفة للخطر الائتماني

من خلال المقارنة الواردة في الشكل ( 1-1 ) يستنتج الباحثان أن أنواع المشتقات المالية لها سمات أساسية من أهمها ما يلي:

- 1- أن قيمة هذه العقود تتغير خلال مدة العقد تبعاً للتغير في قيمة الأداة المالية الأساسية موضوع العقد مما قد ينتج عنه أرباح وخسائر.
- 2- هي عقود تنصب علي فترة زمنية مستقبلية.
- 3- بعض العقود تحتاج إلي استثمار مبدئي ، وبعضها مجرد اتفاق.
- 4- عقود الاختيار تستخدم لأغراض المضاربة ، ويمكن استخدامها في عقود المبادلة ، والعقود المستقبلية ، وفي العقود الأجلة تستخدم لأغراض التغطية.

### المبحث الثاني - القياس المحاسبي عن المشتقات المالية :

**أولاً- مفهوم القياس المحاسبي :** تعددت المفاهيم بشأن القياس المحاسبي نظراً لتعدد القواعد العلمية ، والأساليب المستخدمة في القياس ، ومن هذه المفاهيم ، ما يلي: هو : " تعين أرقام للتعبير عن خصائص ، فهو طريقة لتخصيص ، وتعين قيمة رقمية لشيء أو لصفة ، وبعبارة أخرى فإن القياس بلا تخصيص لا يعتد به، ويكون استخدام الأرقام في التعبير عن الأشياء والحوادث ، و الظواهر وفقاً لقواعد معينة" (16)، كما عرفت جمعية المحاسبة الأمريكية القياس المحاسبي ، بأنه : " تعيين أرقام للظواهر الاقتصادية الماضية ، والحاضرة ، والمستقبلية ، والتي تتعلق بوحدة محاسبية علي أساس من المشاهدة ، وطبقاً لقواعد معينة" (17).

ويرى الباحثان أن مفهوم القياس المحاسبي يتعدد بتعدد آراء الكتاب حسب ، وجهات النظر، ولكنهما يتفقان مع تعريف الجمعية الأمريكية للمحاسبين ؛ لأنه يُعد الأشمل، علي وجه العموم من المفاهيم الأخرى "

**ثانياً - خطوات القياس المحاسبي :** توجد أربع خطوات رئيسية للقياس المحاسبي تتمثل في :

- 1- تجميع البيانات عن الأحداث الاقتصادية التي تنتج عن عمليات المشروع، وتعتبر هذه العمليات عن أشياء مختلفة، مثل الإيرادات، النفقات، الأصول والخصوم، والأرباح والخسائر.



2- تسجيل العمليات المالية السابقة طبقاً لنظام القيد المزدوج، وبناء علي دليل موضوعي قابل للتحقيق. (18)

3- بمجرد تجميع وتسجيل الأحداث الاقتصادية، كما وقعت يكون من الضروري تبويب العمليات، والأحداث المختلفة في مجموعة مترابطة حتي يمكن الحصول علي معلومات مفيدة.

4- تلخيص العمليات حتي تتحقق الفائدة المرجوة من تسجيل المعلومات المالية المتعلقة بالمنشأة في مجموعات (19).

من خلال خطوات القياس المحاسبي يستنتج الباحثان أن القياس المحاسبي يمر بعدة مراحل حيث يعد تلخيص العمليات حتي تتحقق الفائدة المرجوة من أهم الخطوات، علي أن يتم تلخيص هذه المعلومات في شكل تقارير أو قائمة ، يتم تقديمها للأشخاص المعنيين بالمنشأة، وذلك من أجل تحقيق إيضاح الأمور الهامة التي نتجت أثناء تبويب المعلومات بعملية القياس المحاسبي".

**ثالثاً – بدائل القياس المحاسبي للمشتقات المالية :** قدّم الفكر المحاسبي عدّة بدائل للقياس المحاسبي للأدوات المالية ، وهي:

1. مدخل التكلفة التاريخية: يقضي بأن يتم تسجيل الأصول والالتزامات بسعر التبادل الذي كان سائداً في تاريخ نشأة العملية (20).

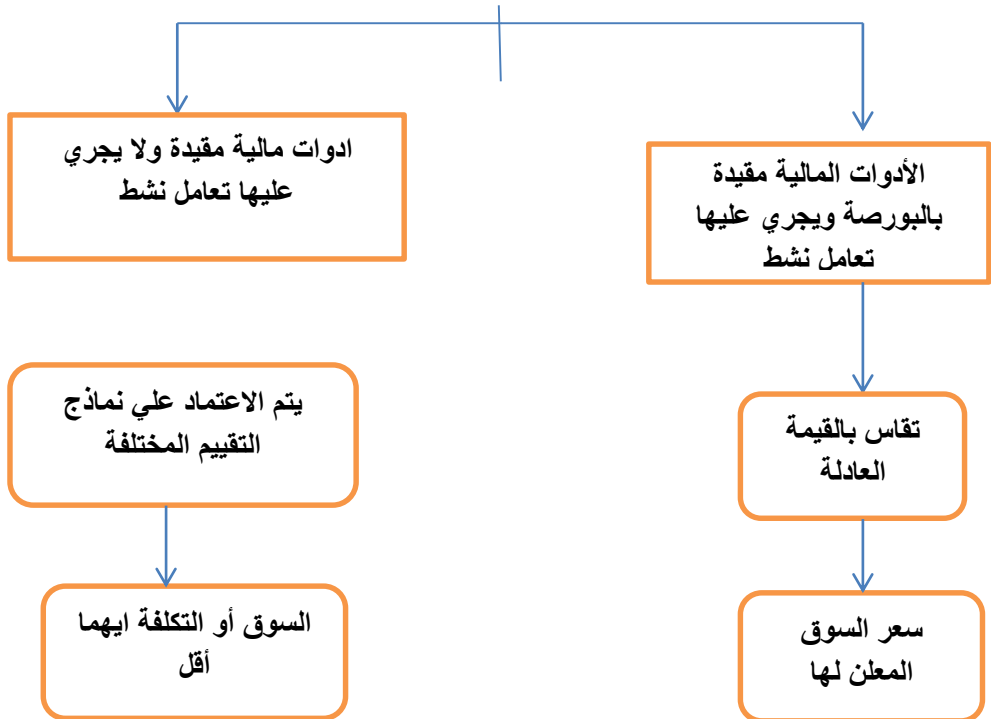
2. مدخل القيمة العادلة : عرّف المعيار الأمريكي رقم : [107] القيمة العادة للأدوات المالية علي أنّها القيمة الجارية التي يتم بها تبادل الأدوات المالية في صفقات بين أطراف ذات إرادة ، كما عرّفها علي أنها السعر الذي يمكن الحصول عليه من بيع أحد الأصول أو تحويل أحد الالتزامات خلال عملية تبادل بين طرفين من الأطراف المشاركة في سوق معين(21).

**رابعاً - النموذج المقترح للقياس المحاسبي عن المشتقات المالية :** تناول الباحثان هذا الجزء من النموذج المقترح للقياس المحاسبي للمشتقات المالية ، وإمكانية تطبيقه علي شركة ليبيا للتأمين كالاتي :

أ- اسم النموذج المقترح للقياس المحاسبي للمشتقات المالية ، وهي : متمثلة في القيمة العادلة هي القيمة التي يتم بها تبادل الأدوات المالية في صفقات بين أطراف أخرى

ب- يهدف النموذج إلى بناء نموذج للقياس المحاسبي عن المشتقات المالية في شركة ليبيا للتأمين لعرض التقارير المالية لها من خلال الآتي:

- 1- يمثل الهدف الرئيسي لنموذج القياس عن المشتقات المالية في الحد من مشاكل القياس المحاسبي المرتبطة بالمشتقات المالية بصفة عامة ، وفي بيئة التقرير الليبية بصفة خاصة .
  - 2- مساعدة الجهات الاشرافية في البيئة الليبية في وضع معايير للمحاسبة عن المشتقات المالية ، وتحقيق التوافق على المعايير الدولية.
  - 3- مساعدة معدي التقارير المالية في إعداد التقارير المالية التي تصدرها الشركة.
  - 4- مساعدة مراجعي الحسابات في إبداء الرأي الفني المحايد للتقارير المالية للشركات.
  - 5- مساعدة مستخدمي التقارير المالية علي تفسير المحتوي المعلوماتي للتقارير المالية للشركة.
  - 6- استفاد من النماذج المحاسبية للقياس عن المشتقات المالية في تأهيل السوق الليبي لاستيعاب المشتقات المالية ، والتوسع في التعامل فيها .
- ج - عناصر النموذج للقياس عن المشتقات : يوضح الشكل التالي: ( 1-2 ) عناصر النموذج المقترح للقياس المحاسبي عن المشتقات المالية في شركة ليبيا للتأمين كالاتي:
- شكل ( 1-2 ) النموذج المقترح للقياس عن المشتقات المالية





د - **تفسير عناصر هيكل النموذج** : يمكن تقييم وضع الممارسة المهنية في ليبيا فيما يتعلق بالتعامل في المشتقات المالية اعتماداً على المعايير الدولية من متطلبات القياس للمشتقات المالية يلاحظ أن المشتقات المالية التي جرى عليها تعامل نشط ومقيد في نماذج الشركة تقاس بالقيمة العادلة ، وسعر السوق المعلن لها ، والمشتقات المالية التي لا يجري عليها تعامل نشط وغير مقيد بالشركة ، ثم الاعتماد فيها علي نماذج التقديم المختلفة ، وسعر السوق ، وأيهما أقل .

ومن خلال ما سبق يرى الباحثان أن للمشتقات المالية بديل أقرب إليها ، وهي القيمة العادلة بدلاً من التكاليف الأخرى ؛ لأنها تتضامن مع المشتقات المالية. ولذا توجد فترات اختبار ، وتقييم للنموذج وهي كالآتي:

**1- فترة اختبار النموذج** : بعد الانتهاء من وضع النموذج قام الباحثان بعرض هذا النموذج علي شركة ليبيا للتأمين ، حيث قامت الشركة باختبار النموذج ، وإمكانية تطبيقه في شركة ليبيا للتأمين علي أساس الحدّ من المخاطر ، ويمكن قياسها بالمشتقات المالية أو البديل الأفضل لها ، وهي القيمة العادلة.

**2- فترة تقييم النموذج** : فحص الطرق التي يتم من خلالها الحصول علي قوائم الأسعار اليومية داخل شركة ليبيا للتأمين التي استخدمت في تقييم المشتقات المالية ، وأن لم يكن لها سوق نشط فإنها عادة ما تلجأ الشركة إلي استخدام أسلوب تقديري لتحديد القيمة العادلة يتوافر فيها الوثوق الكافي ، وفحص النموذج المستخدمة في تقدير القيمة والتحقق من ملائمة لتقييم الأداة المشتقة المعنية ، وبناءً علي ذلك فإن النموذج الأنسب لقياس المحاسبي للمشتقات المالية في هذا هو القيمة العادلة.

### **المبحث الثالث - الدراسة الميدانية (تحليل البيانات واختبار الفرضيات):**

**أولاً - مجتمع وعينة الدراسة** : يقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعي الباحثين أن يعمم عليها النتائج ذات العلاقة بالمشكلة المدروسة ، ويتكوّن مجتمع الدراسة الأصلي من المحاسبين ، والمراجعين الداخليين البالغ عددهم (85) العاملين في شركة ليبيا للتأمين ، وأما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بطريقة عشوائية من مجتمع الدراسة ، وقام الباحث بتوزيع (60) استمارة استبيان علي المستهدفين من بعض المحاسبين ، والمراجعين، والإداريين في الشركة ، واستجاب (46) فرداً من المستهدفين بنسبة (76%) ، وهي نسبة صالحة للتحليل.

**ثانياً - أداة الدراسة** ، هي : الوسيلة التي يستخدمها الباحثون في جمع المعلومات اللازمة عن الظاهرة موضوع الدراسة ، وهناك العديد من الأدوات المستخدمة في مجال

البحث العلمي للحصول علي البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة، وقد اعتمدنا الاستبيان كأداة رئيسية لجمع المعلومات من عينة الدراسة.

**ثالثاً - الأساليب الإحصائية المستخدمة:** تم استخدام التوزيع التكراري ، والنسب المئوية ، والمتوسط الحسابي ، واختبار (T) ، وبعد الانتهاء من تجميع البيانات وإدخالها ، والتحقق من عدم وجود اخطاء بها- تليها مرحلة التحليل للبيانات، وتم استخدام البرنامج الإحصائي ( Statistical Package for Social Sciences ) ، ووصفا للطريقة والإجراءات التي اتبعتها في تنفيذ هذه الدراسة ، يشمل ذلك وصفاً لمجتمع الدراسة ، وعينتها، وطريقة إعداد أدواتها ، والإجراءات التي اتخذت للتأكد من صدقها ، وثباتها ، والطريقة التي اتبعت لتطبيقها ، والمعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات ، واستخراج النتائج ، كما يشمل وصفاً لمنهج الدراسة، وللخروج بنتائج دقيقة قدر الإمكان حرص الباحثون علي تنوع الأسئلة في قائمة الاستقصاء المقدمة للمبحثن في شركة ليبيا للتأمين.

**ثالثاً- اختبار فرضيات الدراسة:** المتوسطات الحسابية ، ودرجة الحرية (N-1)، وقيمة (T)، والقيمة الاحتمالية ، والقرار، وقد تم إيجاد كل هذه المقاييس لعبارة الفرضيات لتحديد اتجاه المبحوثين حول العبارات.

**أ- الفرضية الأولى:** يتبين التعامل في المشتقات المالية إلي توفير النظم التكنولوجية والفنية بجانب العدد الكافي من الخبرات المؤهلة بالمنشأة.

**جدول (1-3) يبين المتوسطات الحسابية، ودرجة الحرية (N-1)، وقيمة (T)، والقيمة الاحتمالية، والقرار**

العبارات	م	N-1	T	ق. ح	القرار	التفسير
المشتقات المالية عقود لا تتطلب استثمارات كبيرة تتطلب مبالغ صغيرة بالمقارنة بقيمة التعامل موضوع العقد.	3.7	45	3.72	.001	تقبل	موافق
يتيح التعامل في المشتقات المالية ابتكار طرق جديدة لفهم، وإدارة المخاطر المالية من الأدوات التقليدية.	4	45	5.59	.000	تقبل	موافق
المشتقات المالية دعم للخدمات التي تقدمها المؤسسات المالية للعملاء بما يخدم اغراضهم في بناء محافظ أكثر تنوعاً.	4	45	7.31	.000	تقبل	موافق
توفير بنية تكنولوجية متطورة لتسهيل عمليات اتمام التسوية والمقاصة الخاصة بالمشتقات من أهم متطلبات التعامل بالمشتقات المالية.	3.7	45	4.97	.000	تقبل	موافق



تتيح المشتقات المالية لمديري المحافظ شراء خيارات في سوق العملات لكي تحميهم لغاية سقف معين من الاسعار واحتمال التغير في أسعار الأسهم	4	45	9.30	.000	تقبل	موافق
---	---	----	------	------	------	-------

\*المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية (spss).

حيث تدل (N-1) درجة الحرية ، و (T) اختبار ، و (ق. ح) القيمة الاحتمالية ، و(م) الوسط الحسابي ، وتبين للباحثين من الجدول (3-1) ما يلي:

1- أن قيمة المتوسط للآراء أفراد عين الدراسة حول العبارة الأولى (3.7)، ويعني هذا ان غالبية الافراد موافقين، كما تم ملاحظة أن قيمة (T) للعبارة هي (3.72)، والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.00. وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية.

2- أن قيمة المتوسط لآراء أفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية بلغت(4)، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة موافقين، يلاحظ أن قيمة (T) للعبارة الثانية هي (5.59)، والقيمة الاحتمالية له تساوي 0.00، وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية.

3- بلغت قيمة المتوسط لآراء افراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة (4)، وهذا يعني أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين، يلاحظ أن قيمة (T) للعبارة الثالثة، هي (7.31)، والقيمة الاحتمالية له تساوي 0.00، وهي أقل مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية.

4- نجد أن قيمة المتوسط لآراء افراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة، قد بلغت (4)، ويعني هذا أن غالبية أفراد عينة الدراسة موافقين، كما أن قيمة (T) للعبارة الثامنة هي (4.97)، والقيمة الاحتمالية له تساوي 0.00. وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية.

5- يلاحظ أن قيمة المتوسط لآراء افراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة، قد بلغت (4)، وهذا يعني أن غالبية الافراد موافقين، كما يلاحظ أن قيمة (T) للعبارة الرابعة هي(9.30)، والقيمة الاحتمالية تساوي 0.00. وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية.

ب- اختبار الفرضية الثانية : توجد علاقة بين إدارة مخاطر التعامل في المشتقات المالية، وإمكانية استخدامها في الحد من مخاطر الاستثمار.

**جدول (2-3) يبين المتوسطات الحسابية، ودرجة الحرية (N-1)، وقيمة (T)، والقيمة الاحتمالية، والقرار**

التفسير	القرار	ق. ح	T	N-1	م	العبارات
تقبل	موافق	.000	7.62	45	4	التعامل في المشتقات المالية يحتاج إلي تحديد مبادئ، وأسس الممارسات السليمة لإدارة مخاطر المشتقات المالية.
تقبل	موافق	.000	13.56	45	4	وضع حد اقصى لحجم التعامل المؤسسات المختلفة في المشتقات المالية أحدهم اسباب الحد من مخاطرها.
تقبل	موافق	.000	16.08	45	4	تنشأ مشاكل التعامل بالمشتقات المالية لتمييزها بطبيعة معقدة، وكونها أدوات مالية جديدة
تقبل	موافق	.000	13.97	45	3.7	تحديد الهدف من استخدام المشتقات قبل استخدامها من قبل أي منشأة تحديد دقيق
تقبل	محايد	.000	2.57	45	3	قيام الإدارة العليا في المنشأة بتحديد سياسة دقيقة لاستخدام المشتقات المالية يرجع إلي أن هناك مجموعة واسعة من 0 الأدوات المالية بعضها يصلح للمضاربة وإدارة المخاطر معاً.

\* المصدر: إعداد الباحثون من واقع الدراسة الميدانية.(spss)

يتبين من الجدول (2-3) ما يلي :

1- بلغت قيمة المتوسط لآراء أفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة (3.9)، وهذا يعني أن غالبية أفراد العينة موافقين ، كما يلاحظ أن قيمة ( T ) للعبارة الثالثة هي (7.31)، والقيمة الاحتمالية له تساوي 0.000. وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية.

2- يلاحظ أن قيمة المتوسط لآراء افراد عينة الدراسة حول العبارة الخامسة (4)، وهذا يعني أن غالبية الأفراد موافقين، كما يلاحظ أن قيمة (T) للعبارة الخامسة هي (13.56)، والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000. وهي اقل مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية البديلة.

3- بلغت قيمة المتوسط لآراء أفراد عينة الدراسة حول العبارة السادسة (4)، وهذا يعني أن غالبية الأفراد موافقين، كما يلاحظ ان قيمة (T) هي (16.08)، والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000. وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية.



4- بلغت قيمة المتوسط لأراء أفراد عينة الدراسة (4)، يلاحظ أن قيمة (T) هي (13.97)، والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000. وهي أقل من مستوي الدلالة، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية البديلة.

5- يلاحظ قيمة المتوسط لأراء أفراد عينة الدراسة هو (3)، ويعني هذا أن غالبية الافراد محيدين، كما يلاحظ أن قيمة (T) للعبارة هي (2.57)، والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000. وهي أقل من مستوي الدلالة، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية البديلة.

جدول (3-3) اختبار الفرضية الثالثة: هنالك علاقة بين أنشطة المشتقات المالية وبين التقلبات

العبارة	المتوسط	N-1	T	القيمة الاحتمالية	التفسي ر	القرار
توفير المعلومات المرتبطة بالمشتقات المالية ترفع من كفاءة المستثمرين والمقرضين، ومحلي الاستثمار والائتمان عند اتخاذ القرارات	4	45	6.93	.001	موافق	تقبل
لا تختلف احتياجات متخذي قرارات الاستثمار عن احتياجات متخذي قرارات منح القروض من المعلومات عن الاتفاقيات المالية المشتقة.	4	45	7.75	.000	موافق	تقبل
معظم أسباب الخسائر الناتجة عن استخدام المشتقات المالية بسبب القصور في مجال إنتاج المعلومات المناسبة، وليس بسبب المشتقات ذاتها.	4	45	11.2	.000	موافق	تقبل
يمكن توظيف الأدوات المالية بشكل مبدئي بالسوق من خلال استخدام المشتقات البسيطة إلي أن يصل السوق إلي المستوي الراشد لاستخدام الأدوات الأكثر تعقيداً	3	45	2.25	.000	محايد	تقبل
مراجعة الأدوات المالية المشتقة يوفر معلومات تيسر علي المستفيدين من القوائم استيعاب أهمية الأدوات المالية علي المركز المالي للمنشأة.	3.8	45	4.06	.000	موافق	تقبل

في أسعار الاسهم:

\* المصدر: إعداد الباحثان من واقع الدراسة الميدانية. (spss)



من خلال الجدول (3-3) يستنتج الباحثين ما يلي:

1- بلغت قيمة المتوسط لآراء أفراد عينة الدراسة حول العبارة الأولى (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية افراد عينة الدراسة موافقين، كما أن قيمة (T) هي 6.93، والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000، وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية البديلة. علي أن توفر المعلومات المرتبطة بالمشتقات المالية ترفع من كفاءة المستثمرين والمقرضين ومحلي الاستثمار والائتمان عند اتخاذ القرارات.

2- بلغت قيمة المتوسط لآراء أفراد عينة الدراسة حول العبارة الثانية (4)، وتعني هذه القيمة أن غالبية افراد عينة الدراسة موافقين، كما يلاحظ أن قيمة (T) للعبارة الثانية وهي (7.75)، والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000. وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية البديلة علي أن لا تختلف احتياجات متخذي قرارات الاستثمار عن احتياجات متخذي قرارات منح القروض من المعلومات عن الاتفاقيات المالية المشتقة.

3- بلغت قيمة المتوسط لآراء أفراد عينة الدراسة حول العبارة الثالثة (4)، وتعني هذه أن غالبية افراد عينة الدراسة موافقين، وأن قيمة (T) للعبارة الثالثة (11.24)، وان قيمة الاحتمالية 0.000. وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية البديلة علي أن معظم أسباب الخسائر الناتجة عن استخدام المشتقات بسبب القصور في مجال إنتاج المعلومات المناسبة، وليس بسبب المشتقات ذاتها.

4- يلاحظ قيمة المتوسط لآراء أفراد عينة الدراسة حول العبارة الرابعة قد بلغت (3) ، وتعني هذه القيمة أن غالبية افراد موافقين، ويلاحظ أن القيمة الاحتمالية للعبارة الرابعة هي (2.25)، والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000. وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية البديلة.

5- من خلال الجدول المبين أعلاه يلاحظ أن قيمة (T) للعبارة الخامسة هي: (5.64) ، والقيمة الاحتمالية لها تساوي 0.000 ، وهي أقل من مستوي الدلالة 0.05، وهذا يؤدي إلي قبول الفرضية البديلة علي أن مراجعة الادوات المالية المشتقة مستخدمى البيانات المالية في تقييم مدي المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية.

وبشكل عام تم اختبار الفرضيات الثلاثة علي النحو التالي:

أولاً : الفرضيات المتعلقة بمشكلات المشتقات المالية، وتوفير النظم التكنولوجية، والخبرات المؤهلة ، ونتائج اختبار (T) لمعرفة اتجاه المبحوثين حيث تمت صياغتها علي النحو التالي:



**الفرضية الصفرية:** لا يحتاج التعامل في المشتقات المالية إلي توفير درجة عالية من النظم التكنولوجية، والعدد الكافي إلي الخبرات المؤهلة.

**الفرضية البديلة :** يحتاج التعامل في المشتقات المالية إلي توفير درجة عالية من النظم التكنولوجية والعدد الكافي إلي الخبرات المؤهلة.

لإجراء هذا الاختبار تم تحليل البيانات، والحصول علي النتائج اختبار (T) العينة واحدة كما هو موضح بالجدول التالي:-

الجدول(3-3) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) ، والقيمة الاحتمالية للفرضية الأولى

ت	البعد	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	t	القيمة الاحتمالية	القرار
-1	مشكلات المشتقات المالية	46	4.05	0.98	7.27	0.00	رفض فرضية العدم

\* المصدر: إعداد الباحثون من واقع الدراسة الميدانية.(spss)

من خلال الشكل (3-3) تبين بشكل عام للباحثين من خلال نتائج الاختبار بأن قيمة بلغت (T) 7.27 ، وأن القيمة الاحتمالية(0.00) وهي لأقل من مستوي الدلالة (0.05) أي أنها دالة إحصائية، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية، ونقبل الفرضية البديلة أي يمكن القول بأن التعامل في المشتقات المالية تحتاج إلي توفير درجة عالية من النظم التكنولوجية، والعدد الكافي من الخبرات المؤهلة داخل المنشأة.

ثانياً: الفرضية المتعلقة بمخاطر التعامل في المشتقات المالية، ونتائج اختبار (T) لمعرفة اتجاه المبحثين حيث تمت صياغتها علي النحو التالي:-

**الفرضية الصفرية :** لا توجد مخاطر في استخدام المشتقات المالية تحد من مخاطر الاستثمار.

**الفرضية البديلة :** توجد مخاطر في استخدام المشتقات المالية تحد من مخاطر الاستثمار .

لإجراء هذا الاختبار تم تحليل البيانات والحصول علي النتائج اختبار (T) لعينة واحدة، كما هو موضح بالجدول التالي:

الجدول ( 3-4 ) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والقيمة الاحتمالية للفرضية الثانية

ت	البعد	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	القيمة الاحتمالية	القرار
2	مخاطر استخدام المشتقات المالية	46	4.10	0.84	8.85	0.00	رفض فرضية العدم

\* المصدر: إعداد الباحثون من واقع الدراسة الميدانية.(spss)

بشكل عام تبين للباحثين من خلال نتائج الاختبار بأن قيمة (T) بلغت 8.85، وأن القيمة الاحتمالية (0.00) وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) أي أنها دالة إحصائية، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة أي يمكن القول بأنه توجد مخاطر في استخدام المشتقات المالية تحد من مخاطر الاستثمار.

ثالثاً: الفرضية المتعلقة بأنشطة المشتقات المالية وتقلبات الأسعار، ونتائج اختبار (T) لمعرفة اتجاه المبحوثين حيث تمت صياغتها علي النحو التالي:-

**الفرضية الصفرية :** لا توجد تقلبات في الأسعار في أنشطة المشتقات المالية.

**الفرضية البديلة :** توجد تقلبات في الأسعار في أنشطة المشتقات المالية.

لإجراء هذا الاختبار تم تحليل البيانات والحصول علي النتائج اختبار (T) لعينة واحدة كما هو موضح بالجدول التالي:-

الجدول(3-5) يبين المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة (T) والقيمة الاحتمالية للفرضية الثالثة

فرضية	البعد	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	T	القيمة الاحتمالية	القرار
3	تقلبات الأسعار	46	4.03	0.84	8.28	0.00	رفض فرضية العدم

\* المصدر: إعداد الباحثون من واقع الدراسة الميدانية.(spss)

بشكل عام تبين للباحثين من خلال نتائج الاختبار بأن قيمة (T) بلغت 8.28، وأن القيمة الاحتمالية (0.00)، وهي أقل من مستوي الدلالة (0.05) أي : أنها دالة إحصائية ، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية، وتقبل الفرضية البديلة أي : يمكن القول بأنه توجد تقلبات في الأسعار في أنشطة المشتقات المالية.



## النتائج والتوصيات

### أولاً - النتائج:

- من خلال الدراسة النظرية ، والدراسة الميدانية ، توصل الباحثان إلي الآتي:
- 1- المشتقات المالية عقود تتطلب استثمارات كبيرة لا تتطلب مبالغ صغيرة بالمقارنة بقيمة التعامل موضوع العقد، كما يتيح التعامل فيها ابتكار طرق جديدة لفهم وقياس وإدارة المخاطر المالية من الأدوات التقليدية.
  - 2- تتيح المشتقات لمديري المحافظ شراء خيارات في سوق العملات لكي تحميهم لغاية سقف معين من الأسعار، واحتمال التغير في أسعار الأسهم من خلال إتاحة مجموعة من بدائل التمويل والاستثمار للمستثمرين.
  - 3- وضع نموذج للقياس المحاسبي عن المشتقات المالية لشركة ليبيا للتأمين يمكنها الاعتماد عليه.
  - 4- تساعد المشتقات المالية شركات التأمين علي التحوط المالي ، والتعامل مع المخاطر المالية غير التقليدية ، وضمان إدارة المخاطر بكفاءة أعلى.
  - 5- قلة استخدام المشتقات المالية ، واقتصارها علي العقود الآجلة ، وعقود المبادلات، وخاصة عقود الصرف الآجلة، وعقود مبادلات العملات ، وعقود مبادلة الفائدة ، وأن استخدام هذه الأدوات يتم بهدف التحوط للمخاطر.
  - 6- عدم دراسة المخاطر المرتبطة بالتعامل في المشتقات يؤدي إلى خسائر قد تؤدي إلي انهيار الشركة.
  - 7- التزام شركة ليبيا للتأمين بمعايير المحاسبة عن المعلومات المتعلقة بنشاطها يمكنها من الاستفادة بالمزايا التي تحققها الأدوات المالية المشتقة كأدوات لإدارة المخاطر.
  - 8- يمكن توظيف الأدوات المالية بشكل مبدئي بالسوق من خلال استخدام المشتقات المالية البسيطة إلي أن يصل السوق إلي المستوي الراشد لاستخدام الأدوات الأكثر تعقيداً.
  - 9- تختلف الأهمية النسبية لكل أداء من أدوات المشتقات المالية وفقاً للهدف من استخدامها مما يزيد من قدرة المشتقات علي مساعدة شركات التأمين، وعلي إدارة المخاطر المالية بفاعلية أكثر.
  - 10- تم رفض الفرضيات الصفرية للبحث وقبول الفرضيات البديلة التي نصت علي:  
أ- يحتاج التعامل في المشتقات المالية إلي توفير درجة عالية من النظم التكنولوجية والعدد الكافي إلي الخبرات المؤهلة.

- ب- توجد مخاطر في استخدام المشتقات المالية تحد من مخاطر الاستثمار.  
ج- توجد تقلبات في الأسعار في أنشطة المشتقات المالية

### التوصيات:

بناءً علي نتائج هذه الدراسة يوصي الباحثان بالآتي:

- 1- توفير بنية تكنولوجية متطورة في شركة ليبيا للتأمين لتسهيل عمليات إتمام التسوية، والمقاصة الخاصة بالمشتقات باعتبارها من أهم متطلبات التعامل بالمشتقات المالية.
- 2- وضع حد أقصى لحجم التعامل لشركة ليبيا للتأمين في المشتقات أحد أهم أسباب الحد من مخاطرهما.
- 3- الاهتمام بالنموذج المقترح للقياس المحاسبي عن المشتقات المالية للشركة ليسهل من إعطاء المعلومات بنتائج بقدر الامكان.
- 4- الاهتمام بالقيمة العادلة لشركة ليبيا للتأمين في حالة عدم وجود الأدوات المالية ؛ لأنها البديل الأفضل للمشتقات.
- 5- تحديد الهدف من استخدام المشتقات قبل استخدامها .
- 6- الزام شركة ليبيا للتأمين بأن تقوم بالفصل بين المشتقات التي تستخدم للأغراض المضاربة ، والتي تستخدم لإدارة المخاطر.
- 7- الاهتمام بالإفصاح المحاسبي سواء الخاص بعقود المشتقات المالية ، أو بالتدفقات النقدية بسبب أهمية هذا الجانب.
- 8- الاستعانة بنتائج دراسة الحالة للبحث في تطوير القياس المحاسبي للمشتقات المالية في البيئة الليبية من خلال تطبيق النموذج المقترح الذي خلص إليه الباحثان في زيادة كفاءة وفعالية القياس المحاسبي للمشتقات المالية في هذا الشأن.



## الهوامش :

- (1) - أحمد محمد صلاح عطية، الأدوات المالية المشتقة تحدي جديد للمراجعين ، مجلة البحوث التجارية ، كلية التجارة جامعة الزقازيق ، العدد : الأول،2012م .
- (3) هشام محمد يونس : القياس المحاسبي والافصاح عن المشتقات المالية-دراسة نظرية تطبيقية"،(رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية التجارة،2001).
- (4) نعمان صلاح الدين عامر، "مخاطر السوق بالتعامل في المشتقات المالية من منظور المفهوم والاعتراف القياس والإفصاح المحاسبي-دراسة نظرية تطبيقية"،(مجلة البحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة ببنها، جامعة الزقازيق، العدد الأول، 2008م).
- (5) أيمن محارب فهيم واصف، مراجعة القياس المحاسبي للمشتقات المالية في الفكر المحاسبي والدراسات المعنية- دراسة تطبيقية،(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية التجارة،2010م).
- (6) طارق عبدالعال حماد، "المشتقات المالية"،(الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م).
- (7) سمير عبدالحميد رضوان، "المشتقات المالية ودورها في إدارة المخاطر للهندسة المالية في صناعة أدواتها"،(الإسكندرية: دار النشر للجامعات،2005م).
- (8) أبويزيد كامل السيد، "دور المعلومات المحاسبية في ترشيد استخدام المشتقات المالية للحد من المخاطر في سوق المال"،(مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة بنها، جامعة الزقازيق، العدد الثاني،2014م).
- (9) Johne, Stewart, "Financed Instruments, The Chaccenges Of Hedge A(Ouhtiing) Journal Of A(Our Techy, November, 1989).
- (10) عبدالعزيز السيد مصطفى، دراسة تحليلية لدور مراجع الحسابات الخارجي اتجاه المشاكل المحاسبية الناتجة عن التعامل في المشتقات المالية،(المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد الأول،2012م).
- (11) محمد عبدالمنعم البيثوراتي، مراجعة الأدوات المالية المشتقة وأنشطة التحوط،(مجلة أفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الأول والثاني،2007م).
- (12) Froot, K, A, Etal, Framework For Risk Management. Harvard Business Review November.
- (13) سايراهيم عبدالحفيظ عبدالصادق، "الإطار المعلوماتي المعاصر للإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في ضوء المعايير المحاسبية الدولية"،(مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة فرع بن سويف، جامعة القاهرة، العدد الأول،1999م).
- (14) فؤاد الليثي، "نظرية المحاسبة"،(القاهرة: دار النهضة العربية،2010م).
- (15) محمد حسن عبدالجليل صبيحي، "إطار مقترح لمراجعة الأدوات المالية المشتقة في ظل المعيار المحاسبي الدولي رقم(39)"،(المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، كلية التجارة وإدارة الأعمال جامعة حلوان، العدد الثاني،2002م).
- (16) حسن عبدالحفيظ شحاته، "مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي في صناديق الاستثمار"،(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حلوان كلية التجارة، إدارة الأعمال،2000م).
- (17) فضل كمال سالم، "مدي أهمية القياس المحاسبي عن تكلفة الموارد البشرية وأثرها علي اتخاذ القرارات المالية-دراسة تطبيقية"(رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية التجارة،2010م).

(18) طارق عبدالعال حماد، " مشكلات تطبيق المحاسبة عن القيمة العادلة في البيئة المصرية"، (المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة جامعة عين شمس، العدد الثاني، 2002م).  
(19) عبدالحميد أحمد محمود، " المحاسبة عن المشتقات وأنشطة التحوط من مخاطر التراكمية والمواقف المعاصرة"، (مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة سوهاج، جامعة جنوب الوادي، العدد الثاني، 2003م).  
ثانياً- المراجع الإنجليزية :

(20) America Accenting Association, " Report Of Commit On Foundlings Of Accounting Measurement" The Accounting Review, Supplement, Vol 49.

.April 19984

(22) Barton, Does The Use Of Financial Derivatives Affect Earnings Management Decisions The Accounting Review, Vol2001.